

تحديات اليسار في مناخات تفشي ظواهر التطرف اليميني



داود تلحمي

الرأسمالي الفرصة لتكريس هذا الحدث الجلل باعتباره «نهايةً للتاريخ». كما كان من المتوقع ان يشكّل غياب الإتحاد السوفييتي كقوةٍ دوليةٍ كبرى مؤثرةً في أحداث العالم وتوازناته، بشكل خاص في أعقاب الحرب العالمية الثانية، فرصةً للطرف الآخر في «الحرب الباردة»، وفي المقام الأول للولايات المتحدة الأميركية، للسعي لتكريس هذه الهزيمة «الأيديولوجية» المفترضة، ولإدانة الإستتار بالنفوذ والقوة على المستوي الكوني لأطول فترةٍ ممكنة، ولتكريس نظامها السياسي والإقتصادي كنموذجٍ لا يمكن تجاوزه.

ولكن التاريخ البشري لا يتوقّف بالطبع، وليست له نهاية، حتى بالمعنى المجازي. والمجتمعات البشرية والكيانات السياسية التي بقيت قائمةً بعد الإنهيار السوفييتي، على اختلاف نُظمها ومستوى تطورها، لم تكن هي أيضاً، بالتأكيد، خاليةً من المشاكل والتناقضات، والصراعات بين مكوّناتها وفي ما بينها. كما ان النظام الدولي، الذي أرادته واشنطن «جديداً»، كان يحمل في أحشائه، كما هو طبيعي، الكثير من إشكالات الماضي، وبشكل خاص، من إسقاطات

بعد زهاء الثلاثة عقود على انهيار النموذج السوفييتي للتحوّل المفترض نحو الإشتراكية، وعودة أشكال من الرأسمالية، المتوحّشة في حالاتٍ عدة، الى البلدان التي كانت تتبنّى هذا النموذج، يبدو من المشروع التساؤل إن كانت هناك آفاقٌ في عالم عشرينيات القرن الحادي والعشرين لعودةٍ مؤثرةٍ للأفكار والخيارات اليسارية، التي كان المشروع السوفييتي، نظرياً، أحد حملة راياتها منذ انطلاقه في العقد الثاني من القرن الماضي.

بدايةً، يبدو واضحاً أن فشل التجربة السوفييتية انعكس سلباً على العديد من التيارات اليسارية في العالم، بما في ذلك بعض تلك التي كان لها موقفٌ نقدي من هذه التجربة ومن النظام الذي أنشأته. فالإنهيار كان حدثاً كبيراً جداً، بالتأكيد، كما كان، في حينه، اندلاع الثورة الروسية في أواخر الحرب العالمية الأولى حدثاً هائلاً أيضاً، وتغييراً دراماتيكياً في الخارطة الجيوسياسية العالمية.

وكان من الطبيعي، بعد الإنهيار السوفييتي، ألا يفوّت منظرو اليمين والمؤمنون بأبدية النظام

النفط) التي كان الإتحاد السوفييتي يعتمد على تصديرها لتوفير العملة الصعبة لتجارته الخارجية.

ولكن الهدف المركزي للسياسات النيوليبرالية كان، بالطبع، هدفاً مرتبطاً بالأوضاع الداخلية - الاقتصادية الإجتماعية - للبلدان الرأسمالية المتطورة، ومجمل النظام الرأسمالي العالمي، الذي دخل منذ أواسط السبعينيات الماضية في أزمة حقيقية، إثر ثلاثة عقود من الإزدهار أعقبت انتهاء الحرب العالمية الثانية، وانتعشت خلالها إقتصاديات البلدان الرأسمالية بشكل مضطرب وسريع، بما في ذلك إقتصاديات أوروبا الغربية واليابان المدفرتين خلال الحرب.⁽⁶⁾

وقد عملت حكومات الخيار النيوليبرالي على تطبيق سياساتٍ مختلفة عن تلك التي سادت في مرحلة الإزدهار المنقضية: فسعت الى النيل من قوة واستقلالية النقابات العمالية (إجراءات مارغريت ثاتشر الصاخبة في بريطانيا خلال الثمانينيات، على سبيل المثال لا الحصر)، والى تقليص أنظمة الرفاه والضمانات الإجتماعية التي كانت قد تعممت، خاصةً بعد الحرب العالمية الثانية، في العديد من البلدان الرأسمالية المتقدمة، كما عملت على خصخصة الصناعات الكبرى والخدمات العامة، ورفعت القيود عن الأسواق المالية وحركتها الكونية.

وفي حين استفاد أصحاب رأس المال (المالي financial خاصةً) والمضاربون من هذه

ومفاعيل الخلل الناجم عن سلبيات النظام الإقتصادي الرأسمالي العالمي، وخاصةً سوء توزيع الثروات واستمرار أشكالٍ متعدّدة من الغبن في حق شعوبٍ وقطاعاتٍ إجتماعيةٍ واسعة في أنحاء العالم، وبخاصةً في العالم الأكثر فقراً وضعفاً مادياً، والذي كان الأكثر عرضةً للإستغلال الخارجي خلال القرون الأخيرة.

الهجمة النيوليبرالية:

ولم يأتِ انهيار التجربة السوفييتية بعد عقدٍ تقريباً من إنطلاق تطبيقات المدرسة النيوليبرالية في بلدان العالم الرأسمالي المتقدمة، بدءاً ببريطانيا والولايات المتحدة، في أواخر السبعينيات ومطلع الثمانينيات الماضية، لم يأتِ صدفةً بالكامل.

صحيح أن الإنهيار السوفييتي بالشكل الذي حدث به فاجأ العالم تماماً، وصحيح أن أسبابه الجوهرية لها علاقةٌ بإشكاليات البنى الذاتية للمشروع السوفييتي وتناقضاته. ولكن أحد عناوين الإستراتيجية الكونية للإدارة الأميركية التي اعتمدت إدخال التغييرات النيوليبرالية، إدارة رونالد ريغن - جورج بوش الأب، كان العمل على إنهاك وإضعاف الإتحاد السوفييتي، من خلال دفعه لسباق تسلّحٍ مرهق، مثلاً، أو من خلال العمل على تجفيف موارده عبر الدفع، مثلاً، لتخفيض أسعار المواد الأولية (وخاصة

«الشمال» و«الجنوب»، والذي كُبد «الجنوب» في أواخر القرن العشرين الى خسارة تقدر بحوالي 1,75 تريليون دولار في السنة الواحدة، وهو ما يوازي ربع الناتج الداخلي الإجمالي للدول غير الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية الإقتصادية OECD، التي تضمّ الدول المتطورة إقتصادياً. علماً بأن نسبة عالية من الريع الذي يُجنى من بلدان «الجنوب» الكوني تذهب الى الملاجئ الضريبية لتزيد من ثروة عددٍ قليلٍ من الشركات والأفراد، دون استفادة تُذكر للقطاعات الشعبية في بلدان المركز المتطورة إقتصادياً نفسها.⁽³⁾

أميركا اللاتينية تنتفض:

هذه السياسات النيوليبرالية، التي تعمّمت في أواخر القرن المنصرم لتشمل مختلف مناطق العالم، بما في ذلك بلدان «الجنوب»/«العالم الثالث»، وانعكست بشكلٍ مؤلم على قطاعاتٍ واسعة من البشر في العديد من البلدان، لم تلبث ان أشتتت حركاتٍ شعبيةٍ واسعة مناهضة لها ولـ«العولمة» globalization التي تغلّفت بها. ومع أن الحركات ضد النيوليبرالية وضد المؤسسات والمؤتمرات الدولية التي عملت على ترويجها جرت في مختلف مناطق العالم، إلا أن قارة أميركا اللاتينية كانت المرأة الأبر والأوضح لردة الفعل هذه، ربما لكونها كانت دائماً حقل تجارب أول للإقتصاد الرأسمالي الأقوم، إقتصاد الولايات المتحدة، في «العالم

الإجراءات، وازدهرت الشركات الكبرى عابرة الحدود ومتعددة الجنسيات، تضررت قطاعاتٍ واسعة من الجمهور الشعبي، جمهور العمال والموظفين وحتى أصحاب المشاريع الصغيرة وبعض قطاعات الطبقة الوسطى. فبدلاً من الحدّ من التفاوتات في المداخيل وتمركز الثروة، زادت «الإصلاحات» النيوليبرالية من هذه التفاوتات بشكلٍ غير مسبوق، وباتت قلةٌ، متناقصة العدد باستمرار، تحتكر نسبةً متزايدة من الثروة في العالم.

كما بات عددٌ محدودٌ من الشركات العملاقة (عابرة الحدود، ومتعددة القوميات) يسيطر على معظم الإقتصاد والثروات في العالم. فخمسة شركة عملاقة تسيطر حالياً على حوالي 40 بالمئة من الدخل العالمي، علماً بأن العديد من الشركات الأخرى الأقلّ شأناً في الإقتصاد العالمي تقوم بدور «متعاقدٍ ثانوي» لصالح هذه الشركات العملاقة.⁽²⁾ هذا، في الوقت الذي تكثّف وتزايد فيه استغلال «الجنوب» الكوني (العالم الثالث) وتضاعفت عملية مصادرة فائض العمل فيه من قبل الشمال المتطور إقتصادياً، بأشكالٍ ربما أقلّ فجاجةً في الظاهر من مرحلة الإستعمار المباشر، ولكن بنتائج لا تقلّ قسوةً وغبناً.

فبالإضافة الى الأرباح الطائلة التي باتت تجنيها الشركات متعددة الجنسية في بلدان «الجنوب»، والى التبادل غير المتكافئ بين

- الإجتماعي، فعمل على إعداد دستور جديد للبلد، أكثر ديمقراطية وإنصافاً، جرى إقراره في العام التالي لانتخابه، ليعود ويرشّح نفسه للرئاسة على أساس هذا الدستور الجديد في العام 2000، ويحقّق نجاحاً كبيراً بحصوله على نسبة عالية من الأصوات. وأُعيد انتخاب تشافس بعد ذلك أكثر من مرة، وبأغلبية مريحة في كل مرة، خلال السنوات الإثنتي عشرة التالية، بعد أن جرى إفشال أكثر من محاولة إنقلابية تعرّض لها خلالها، بدءاً بالإنقلاب العسكري الذي جرى في 11 نيسان/أبريل 2002، برعاية ودعم من الأوليغاركية المحلية ومن إدارة جورج بوش الابن الأميركية، بشكلٍ معلن ومكشوف، وتعرّض خلاله تشافس نفسه للإعتقال من قبل الإنقلابيين، ولكنه اعتُقال لم يدم طويلاً، حيث تمكّن الحراك الشعبي الذي واجه الإنقلاب من إنقاذه من الأسر وإعادته الى سدة الحكم خلال 48 ساعة من بدء العملية الإنقلابية.⁽⁵⁾

وتمكّن تشافس بعد ذلك من التغلّب على محاولة لسحب الثقة منه، قامت بها قوى المعارضة اليمينية المناهضة له في البلد، مستندةً الى ما بات يجيزه الدستور الجديد الذي أُقرّ في العام 1999 من إمكانية للمطالبة باستفتاءٍ شعبي لسحب الثقة من الرئيس المنتخب بعد مضي نصف مدة ولايته في حال توفّر عددٍ كافٍ من التواقيع التي تطلب ذلك. وجرى، بالفعل، تنظيم الإستفتاء في آب/أغسطس 2004، ولم تصل نسبة الأصوات

الثالث»، على حدّ تعبير أحد كبار المفكرين اليساريين المتابعين لشؤون تلك المنطقة.

فقد جرى اعتماد الـ«إصلاحات» النيوليبرالية في أنحاء القارة اللاتينية منذ الثمانينيات، وعلى نطاقٍ أوسع خلال التسعينيات، وهو العقد الذي اعتبره الرئيس اليساري السابق للإكوادور رفائيل كورويبا Correa (الذي حكم البلد بين كانون الثاني/يناير 2007 وأيار/مايو 2017) مرحلة «ظلام نيوليبرالي» في أميركا اللاتينية. ولم تلبث إنعكاسات هذه «الإصلاحات» أن لمست بشكلٍ درامي مع انفجار سلسلة من الأزمات الإقتصادية والنقدية في بلدان القارة: في المكسيك عام 1994، وفي البرازيل 1997 - 1998، وفي الأرجنتين 2001 و2002، كما في بلدانٍ أخرى من القارة.

وفي هذا المناخ المأزوم، بدأت القارة اللاتينية تشهد، منذ السنوات الأخيرة للقرن المنصرم، سلسلةً من النجاحات الانتخابية لقياداتٍ وتياراتٍ يسارية في عمليات الإقتراع الرئاسية والبرلمانية الديمقراطية التي باتت تجري في بلدان القارة بعد انهيار الديكتاتوريات العسكرية خلال الثمانينيات. وكان أول هؤلاء القادة اليساريين الجدد في القارة الضابط السابق أوغو تشافس Chavez Hugo، الذي نجح في انتخابات الرئاسة في فنزويلا في العام 1998. وسارع تشافس بعد انتخابه في إجراء سلسلةٍ من التطويرات الهامة في النظام السياسي

لاغوس Lagos رئاسة تشيلي، بعد عقدٍ بالكاد من انتهاء الحكم الانقلابي القمعي للجنرال أوغستو بينوتشيت Pinochet في البلد.

وفي العام 2002، انتُخب مؤسس «حزب الشغيلة» في البرازيل النقابي اليساري لويس إناسيو «لولا» دا سيلفا (المعروف شعبياً باسم «لولا» Lula) رئيساً للبلد الأكبر في القارة اللاتينية من حيث عدد السكان، ومن حيث حجم الإقتصاد.

وفي العام 2003، انتُخب نستور كيرشنر -Kirch- ner، من يسار الحركة البيرونية، رئيساً للأرجنتين، ثاني إقتصاد في أميركا الجنوبية بعد البرازيل، والثالث في أميركا اللاتينية بعد البرازيل والمكسيك.

وفي آذار/مارس 2005، تولى اليساري تاباري فاسكيس Tabare Vazquez رئاسة أوروغواي بعد انتخابه رئيساً، وبعد أن حصل الائتلاف اليساري الذي ينتمي إليه «الجهة الواسعة» Frente Amplio على الأغلبية في كلا مجلسي النواب والشيوخ في البلد... وفي تشرين الثاني/نوفمبر 2005، انتُخب مانويل سيلايا Zelaya رئيساً لهوندوراس (أميركا الوسطى)، وسرعان ما أنحاز بعد انتخابه إلى المناخ اليساري السائد في القارة، وتحالف مع القادة اليساريين فيها. وهو ما سيكلفه الكثير لاحقاً، حيث سيكون أول الذين أُطيح بهم في إنقلابٍ مدبر... وفي كانون الأول/ديسمبر 2005، انتُخب

الداعمة لسحب الثقة إلى النصف المطلوب من الأصوات، حيث أعطى زهاء 58 بالمئة من المشاركين فيه ثقتهم مجدداً بالرئيس الكاريزمي. وهكذا، عزّز تشافس مرةً أخرى مشروعيته الشعبية، مستنداً إلى الإجراءات الاجتماعية الإقتصادية التي أعتُمدت أثناء حكمه واستفادت منها قطاعات واسعة من الشرائح الفقيرة ومتواضعة الدخل من الشعب في فنزويلا.

وحتى بعد أن أصيب بمرضه العضال، تمكّن تشافس من خوض الإنتخابات الرئاسية لمرةٍ أخيرة، وذلك يوم 7 تشرين الأول/أكتوبر 2012، ليحقق انتصاراً ديمقراطياً إضافياً حيث حصل على غالبية مريحة منذ الدورة الأولى للإنتخابات (أكثر من 55 بالمئة من الأصوات). ولكن المرض الفتاك لم يلبث أن أطاح به بعد فترةٍ وجيزة من هذا الإمتحان الأخير، وذلك في الخامس من آذار/مارس 2013.

نجاحات تشافس الأولى وأصداء سياساته ومواقفه هذه فتحت المجال واسعاً أمام مرشّحين آخرين، من مدارسٍ وتياراتٍ يساريةٍ شتى، في أنحاء القارة اللاتينية، ليحقّقوا نجاحاتٍ متلاحقة غير مسبوقه في الإنتخابات الرئاسية والنيابية التي جرت في السنوات الأولى من القرن الجديد:

ففي العام 2000 تولى مرشّح الحزب الإشتراكي و«إئتلاف الأحزاب من أجل الديمقراطية» ريكاردو

نستور كيرشنر.

وفي ربيع العام 2008، جرى انتخاب رجل الدين السابق اليساري فرناندو لوغو Lugo رئيساً لباراغواي، في سابقة يشهدها هذا البلد الذي خضع لعقود طويلة لنظام إستبدادي متخلف، حيث هي المرة الأولى التي يصل فيها يساري إلى الحكم في هذا البلد.

وفي العام 2009 (15 آذار/مارس) انتُخب ماوريسيو فونيس Funes، مرشح جبهة فارابوندو مارتي للتحرر الوطني اليسارية، رئيساً للسلفادور، الواقعة في أميركا الوسطى، بعد سلسلة من الحكومات اليمينية وشبه الفاشية التي حكمت البلد منذ عدة عقود... وأعيد، في العام ذاته، انتخاب رفائيل كوريبا في الإكوادور... كما انتُخب خوسيه مويكا Mujica، وريث حركة «توباماروس» Tupamaros اليسارية في أوروغواي، رئيساً يسارياً ثانياً للبلد، بعد تباري فاسكيس، الذي لم يكن الدستور يسمح له بالترشح مرة ثانية بالتتالي... كما أُعيد انتخاب إيفو موراليس في 6 كانون الأول/ديسمبر 2009 لرئاسة بوليفيا بأغلبية واسعة (حوالي 63 بالمئة من الأصوات).⁽⁷⁾

أما في البرازيل، فقد بقي لولا دا سيلفا، بعد تجديد انتخابه في العام 2006، رئيساً حتى الانتخابات التالية في العام 2010، حين انتُخت مرشحة حزبه (حزب الشغيلة) ديلما روسيف Rouseff لتكون أول رئيسة لهذا البلد الأكبر في

مرشحة الحزب الإشتراكي في تشيلي ميشيل باتشيليت Bachelet، المعتقلة السابقة في سجون الإنقلاب العسكري للجنرال بينوتشيت عام 1973، رئيسة تشيلي... كما جرى، في الشهر ذاته، كانون الأول/ديسمبر 2005، انتخاب مؤسس «الحركة من أجل الإشتراكية» في بوليفيا، إيفو موراليس Morales، سليل شعب «إيمارا»، أحد الشعوب الأصلية للقارة، رئيساً للبلد ذي الأغلبية الأصلانية.⁽⁶⁾

وفي تشرين الأول/أكتوبر 2006 انتُخب اليساري رفائيل كوريبا Correa رئيساً للإكوادور. وفي الشهر التالي، تشرين الثاني/نوفمبر 2006، انتُخب دانييل أورتيغا رئيساً لنيكاراغوا، بعد أن كان قد شارك في قيادة الثورة الساندينية التي أطاحت بنظام أنستاسيو سوموسا So-moza الديكتاتوري في البلد في تموز/يوليو 1979 وبعد أن كان قد انتُخب رئيساً للبلد خلال الثمانينيات، قبل أن تطيح عمليات تخريب مسلحي «الكونتراس» بالتجربة الساندينية في أواخر ذلك العقد، مدعومة وممولة من وكالة الإستخبارات المركزية الأميركية، كما تكشف في فضيحة «إيران- كونتراغيت» الشهيرة التي اندلعت في شهر تشرين الثاني/نوفمبر من العام 1986 أثناء الحرب العراقية - الإيرانية.

وفي العام 2007، انتُخت كريستينا فرنانديس كيرشنر Fernandez Kirchner، من اليسار البيروني أيضاً، لرئاسة الأرجنتين، لتخلف زوجها المتوفى

الحادي والعشرين وكأن القارة اللاتينية كلها تقريباً، باستثناء المكسيك وكولومبيا من بين البلدان الأكبر حجماً، قد تلوّنت بدرجات متفاوتة من اللون الأحمر.⁽⁹⁾ فهذه الأنظمة اليسارية الجديدة في أميركا اللاتينية كانت متنوعةً من حيث وضوح برامجها، ودرجة راديكاليّتها واستعداد قادتها لإجراء تغييرات جذرية في البنية السياسية والإقتصادية - الإجتماعية في بلادها، ولكنها التقت على التصدي للإنعكاسات السلبية للسياسات النيوليبرالية التي أتت في القارة منذ الثمانينيات، وعلى التضامن في ما بينها في هذه المهمة.

هذه الموجة «الحمراء» التي اكتسحت القارة اللاتينية في العقد الأول من القرن الحادي والعشرين لم تكن لتمرّ هكذا ببساطة، دون ردة فعل من القوي اليمينية والأوليغاركيّات المحلية النافذة في كل بلدٍ كما في أنحاء القارة، والمسيطرة على وسائل الإعلام المؤثرة، وكذلك من قبل الشركات الكبرى متعددة الحدود والقوي الخارجية المتضررة من أي انعكاسٍ إقتصادي وسياسي للقارة اللاتينية وأي خروجٍ من نطاق نفوذها وهيمنتها.

وحتى قبل نهاية العقد الأول من القرن، ومنذ العام 2009، تعرّضت هوندوراس، إحدى الحلقات الأضعف في هذا الوضع المستجّد، لانقلابٍ أطاح برئيسها المنتخب مانويل سيلايا، الذي اعتُقل في 28 حزيران/يونيو من ذلك

أميركا اللاتينية. وأُعيد انتخابها في العام 2014، لتبقى في موقعها الى حين الإطاحة بها في «انقلابٍ مؤسّساتي/برلماني» مدبّر في أواسط العام 2016، قامت به قوى اليمين المتنفّذة في الدولة، وشارك فيه نائبها ميشيل تامر Temer، المنتمي الى حزبٍ آخر غير حزبها، حزب الحركة الديمقراطية البرازيلية، وهو حزبٌ أقرب الى اليمين، وكان قد تشكّل كحزبٍ علني أبان الحكم العسكري للبلد.⁽⁸⁾

وفي تشيلي، تمكّنت ميشيل باتشيليت في العام 2014 من النجاح للمرة الثانية، غير المتتالية، في الإنتخابات الرئاسية، بعد أربع سنوات من حكم الرئيس سباستيان بينيرا، من يمين الوسط، وبقيت رئيسة حتى نهاية ولايتها في العام 2018. وأُعيد في العام 2014 أيضاً انتخاب تاباري فاسكيس رئيساً لأوروغواي لمرةٍ ثانية، غير متتالية. كما أُعيد انتخاب رفائيل كورّيا رئيساً للإكوادور أكثر من مرة، بعد انتخابه لأول مرة في تشرين الأول/أكتوبر 2006، ليبقى في سدة الرئاسة من كانون الثاني/يناير 2007 وحتى أيار/مايو 2017. أما إيفو موراليس فقد أُعيد انتخابه أكثر من مرة، وما زال رئيساً لبوليفيا حتى كتابة هذه الأسطر، محتفظاً بمستوى عالٍ من التأييد الشعبي.

كما شهدت بلدانٌ أخرى في القارة نجاحاتٍ لمرشحين من تياراتٍ يسارية متنوعة. وبدأت الأمور في بداية العقد الثاني من القرن

لتوفير الموارد المالية لتمويل إجراءات تحسين الأوضاع الإجتماعية والمعيشية للشرائح الأفقر في هذه البلدان.⁽¹³⁾ لكن هذه السياسات لم تخل من سلبيات وأخطاء في إدارة الإقتصاد الوطني في بعض هذه البلدان، بما في ذلك فنزويلا، وحتى من تفشي بعض مظاهر البيروقراطية والفساد.⁽¹⁴⁾

وتصادفت هذه التطورات السلبية مع رحيل أوغو تشافيس، الشخصية الكاريزمية المؤثرة في عموم القارة، وحتى خارجها، في مطلع العام 2013، لتشكل الى حد ما بداية دورة جديدة في القارة، تلاحت فيها تراجعات القوى اليسارية.

وشكل لجوء الرئيسة البرازيلية دييما روسيف (2011 - 2016)، وقبلها الرئيس لولا دا سيلفا (-2003 2011)، وكلاهما من «حزب الشغيلة» اليساري، أثناء حكمهما، الى تحالفات مع قوى يمينية أو شخصيات مرتبطة بالإحتكارات الكبرى وموصومة بالفساد لضمان الأغلبية في البرلمان البرازيلي وفي الحكم نقطة ضعف في هذه التجربة اليسارية، بالرغم من الإنجاز الذي تحقّق في البلد على صعيد تراجع نسبة الفقر (نسبة الفقر الشديد تراجعت الى أقل من النصف خلال السنوات العشر الأولى من حكم حزب الشغيلة).⁽¹⁵⁾ ولم يتم الإكتفاء بالإطاحة بالرئيسة روسيف، بل جرى، بعد ذلك، العمل على محاربة كل الإرث اليساري في البرازيل بشكلٍ منهجي. ووصل الأمر الى حدّ

العام، ثم جرى ترحيله الى كوستاريكا، وتنظيم إنتخاباتٍ صورية لإنجاح مرشح يميني. وشكّل هذا الإنقلاب، حسب أحد الكُتّاب الأميركيين اللاتينيين، «حجر الدومينو الأول» في مواجهة الحكومات التقدمية في القارة اللاتينية.⁽¹⁰⁾ حيث لم تلبث أن جرت الإطاحة، في ظروفٍ مشابهة، برئيسٍ منتخب آخر هو رئيس باراغواي اليساري فرناندو لوغو في حزيران/يونيو 2012. وفي آب/أغسطس العام 2016، جرت الإطاحة في «إنقلاب برلماني/مؤسساتي» بالرئيسة دييما روسيف في أكبر بلدان القارة اللاتينية، البرازيل.

وحملت السنوات الأولى من العقد الثاني للقرن تطوراتٍ سلبيةً أخرى لغير صالح قوى اليسار الحاكمة: فقد شهدت المواد الأولية، التي يعتمد عددٌ من دول القارة على تصديرها كموردٍ رئيسي، تراجعاً منذ ما بعد العام 2012.⁽¹¹⁾ وشهد النفط تحديداً انخفاضاً كبيراً في سعره بعد أن كان قد تجاوز المئة دولار للبرميل ووصل الذروة في حزيران/يونيو 2014 لبدأ بعد ذلك بالإنحدار، ويفقد نصف سعره تقريباً خلال ستة أشهر، ليواصل الإنخفاض بعد ذلك ويصل الى حدود 30 دولاراً للبرميل في أوائل العام 2016.⁽¹²⁾

وكان ارتفاع أسعار المواد الأولية في السنوات الأولى من القرن قد أفسح المجال أمام عددٍ من أنظمة اليسار في أميركا اللاتينية (وأولاً في فنزويلا، الدولة التي تمتلك أكبر احتياطي مكتشف من النفط في العالم)

وقاده لفترةٍ طويلة، كما وللعمل على إلغاء ما حققه هذا الحزب من إنجازاتٍ للقطاعات المغبونة في المجتمع البرازيلي خلال فترة حكم الرئيسين لولا وروسيف بين العامين 2003 و2016.⁽¹⁶⁾

ومعروف أن بولسونارو، العسكري السابق الذي لم يخف حنينه لمرحلة الديكتاتورية العسكرية في البرازيل (1964 - 1985)، كما ودعمه لخصصة القطاع العام وعزمه على محاربة النقابات العمالية والمسّ بالضمانات الاجتماعية، لم يخف كذلك تشكيكه بالطروحات العلمية التي تشير إلى تدهور البيئة في الكرة الأرضية، متناغماً هنا أيضاً مع أفكار ومواقف الرئيس الأميركي الشمالي ترامب. وذهب الأمر ببعض وزراء بولسونارو إلى حدّ اعتبار طروحات المدافعين عن البيئة «مؤامرة ماركسية»، كما ورد في الوثائق التي كشفها موقع «ذي إنترسييت».⁽¹⁷⁾

وهكذا عاد اليمين إلى الواجهة في أميركا اللاتينية من جديد. أما في الإكوادور، فالإنقلاب كان ذاتياً: فالرئيس الذي تولى السلطة في أيار/مايو 2017 خلفاً لرفائيل كورييا، واسمه لينين مورينو Moreno Lenin، الذي كان لعدة سنوات نائباً للرئيس كورييا، وانتُخب على أساس برنامجٍ يساري، ارتأى أن يستبق الأمور ويتناغم مع المناخ اليميني الجديد في المنطقة، فأطاح بالموالين للبرنامج اليساري

الزجّ بالرئيس الأسبق «لولا» في السجن بتهم فساد، لم تثبت عليه، بغرض منعه، بالأساس، من الترشّح في الإنتخابات الرئاسية المحددة لخريف العام 2018، حيث كانت إستطلاعات الرأي ترجّح نجاحه فيها.

وبعد استبعاد «لولا»، جرى بالفعل انتخاب رئيسٍ من اليمين المتطرف في تلك الإنتخابات، التي جرت دورتها الأولى في 7 تشرين الأول/أكتوبر 2018 ودورتها الثانية يوم 28 من الشهر ذاته، وهو العسكري السابق جايير بولسونارو، المتناغم في برامجهِ وإعلاناتهِ الإنتخابية مع العديد من مواقف وسياسات الرئيس الأميركي الشمالي دونالد ترامب. ولم يمرّ زمنٌ طويل بعد هذه الإنتخابات حتى انفجرت فضيحة تورط القاضي سيرجيو مورو Moro Sergio الذي تعمّد إلصاق التهم بالرئيس الأسبق لولا دا سيلفا، وتسبّب بالحكم عليه بالسجن في نيسان/أبريل 2018، كما ومنعه حتى من إعلان دعمه العلني من السجن للمرشّح الذي حلّ محله عن «حزب الشغيلة» في هذه الإنتخابات، وهو فرناندو حداد. وسارع الرئيس اليميني المنتخب بولسونارو، بعد توليه مقاليد الحكم، لتعيين القاضي مورو وزيراً للعدل في حكومته. وقد أظهرت الوثائق السرية التي كشفها موقع «ذي إنترسييت» The Intercept على شبكة الإنترنت أن المحقّقين سعوا ليس فقط لتشويه سمعة لولا دا سيلفا لمنعه من الترشّح، وإنما كذلك لتدمير حزب الشغيلة الذي أسّسه «لولا»

بوليفيا، التي بقي رئيسها اليساري (إيفو موراليس) يحكم البلد، عند كتابة هذه الأسطر، فهو بلدٌ قليل المصادر ولا يهتم كثيراً صنّاع القرار في واشنطن، حسب كاتس.

وفي الأرجنتين، نجح مرشح اليمين ورجل الأعمال الثري ماوريسيو ماكري في الدورة الثانية من الإنتخابات الرئاسية التي جرت في تشرين الثاني/نوفمبر 2015 في ظلّ تراجع الوضع الإقتصادي للبلد، والإشاعات التي أثيرت حول الفساد في ظل حكم الرئيسة كريستينا فرنانديس كيرشنر.⁽²⁰⁾ ولكن سنوات حكم ماكري الأربع لم تشهد تحسناً في وضع الإقتصاد الأرجنتيني، بل شهدت المزيد من التردّي، مما يجعل احتمال فشله في الإنتخابات الرئاسية المتوقعة في تشرين الأول/أكتوبر 2019 وارداً.⁽²¹⁾ وهو ما رجّحت الإنتخابات التمهيدية التي جرت يوم 11 آب/أغسطس 2019، وأظهرت تفوقاً كبيراً للمرشح الرئيسي المنافس للرئيس ماكري، وهو المرشح البيروني البيرتو فيرنانديس، الذي شاركت معه الرئيسة السابقة كريستينا فرنانديس كيرشنر كمرشحة لنيابة الرئيس.

ولعلّ إحدى مفارقات مرحلة التراجع هذه بالنسبة لقوى اليسار في القارة اللاتينية أن يشهد المكسيك، البلد الثاني في أميركا اللاتينية من حيث عدد السكان ومن حيث حجم الإقتصاد، والبلد الأول الناطق بالإسبانية في العالم، صعود مرشح يساري إلى سدة

لسلفه، وأقام تحالفاتٍ مع كبار رجال الأعمال وقوى اليمين في البلد ووثّق علاقته مع البيت الأبيض. واعتبر عددٌ من محلي القارة اللاتينية أن وسائل الإعلام الرئيسية في القارة، التي بقيت بأيدي أصحاب رأس المال وأنصار اليمين، لعبت دوراً أساسياً في التحريض على الأنظمة اليسارية وشحن العداء لها لدى الجمهور الواسع، وتمهيد الطريق أمام عودة المناخ اليميني.⁽¹⁸⁾

وتواصلت، في الوقت ذاته، خاصةً بعد تولي دونالد ترامب الرئاسة في واشنطن، عمليات التوتير ضد الأنظمة اليسارية الأخرى التي بقيت قائمة في القارة، وخاصةً ضد فنزويلا، التي بات يرأسها، بعد رحيل تشافيس، وزير خارجيته سابقاً ثم نائبه قبل وفاته، نيكولاس مادورو Maduro، الذي أخذت إدارة دونالد ترامب تسعى بقوة في الأشهر الأخيرة إلى الإطاحة به بثتى السبل، بما في ذلك وخاصةً من خلال الحصار الإقتصادي للبلد، ولكن كذلك من خلال تشجيع ودعم المعارضة اليمينية في البلد، ومحاولة إثارة تمردٍ عسكري والتلويح بالإجتياح. وبالرغم من وجود سلبياتٍ وأخطاء في ممارسات الحكم في فنزويلا، كما سبق وذكرنا، فإن الولايات المتحدة تنظر إلى هذا البلد نظرةً خاصة بسبب ثروته النفطية واحتياطيته الأكبر في العالم، على غرار نظرتها السابقة إلى كلٍ من العراق وليبيا، كما أشار الإقتصادي الأرجنتيني كلاوديو كاتس.⁽¹⁹⁾ أما

وزاد الطين بلةً ما أثاره رئيس الولايات المتحدة دونالد ترامب من مشاكل مع المكسيك منذ وصوله الى السلطة في مطلع العام 2017، سواء بشأن عبور المهاجرين من أميركا الوسطى الى الولايات المتحدة عبر المكسيك، أو على صعيد إتفاقية التجارة الحرة القائمة منذ العام 1994 بين بلدان أميركا الشمالية الثلاثة (كندا، والولايات المتحدة، والمكسيك) وهي الإتفاقية المعروفة بالأحرف الأولى لاسمها بالإنكليزية «نافتا» NAFTA. حيث سعى ترامب لإعادة النظر بهذه الإتفاقية لانتزاع المزيد من المكاسب لصالح الولايات المتحدة على حساب جارتها الشمالية (كندا)، وكذلك الجنوبية (المكسيك)، الأفقر بما لا يقاس من البلدين الآخرين. وسيكون الرئيس المكسيكي «أملو»، بالتأكيد، وبالرغم من شعبيته الواسعة الحالية، أمام امتحانٍ صعب خلال سنوات حكمه ليتمكّن من التعامل الفعّال مع مشاكل المكسيك الكثيرة هذه.

يبقى أن نشير الى انه، بالإضافة الى هذا النجاح المهم للييسار في المكسيك، ثاني بلد من حيث الحجم السكاني وثاني اقتصاد في أميركا اللاتينية بعد البرازيل، وبالرغم من خسارة بعض المواقع في عددٍ من بلدان القارة، فإن «أميركا اللاتينية ما زالت واحدةً من المناطق ذات المستوي الأعلى من التعبئة الشعبية في العالم»، على حد تعبير الإقتصادي الأرجنتيني اليساري كلاوديو كاتس Katz، الذي اعتبر ان

الحكم، بعد عدة محاولاتٍ سابقة له: ففي الأول من تموز/يوليو 2018، حصل أندريس مانويل لوبيس أوبرادور Andres Manuel Lopez Obrador (المعروف بالأحرف الأولى من اسمه بالإسبانية «أملو» AMLO)، ومنذ الدورة الأولى للإنتخابات، على أكثر من 53 بالمئة من الأصوات (أكثر من 30 مليون صوت)، متفوقاً بثلاثين نقطة على المرشح اليميني الذي تلاه بنسبة الأصوات، ريكاردو أنايا.

والرئيس المكسيكي الجديد، الذي تسلّم مهامه في الأول من كانون الأول/ديسمبر 2018، لم يجد الأمور سهلةً أمامه في بلدٍ بهذا الحجم، يصل عدد سكانه الى قرابة المئة وثلاثين مليون نسمة، ويشهد مشاكل مستعصية، تبدأ من نسبةٍ عاليةٍ من الفقر (بعض المصادر تتحدّث عن أكثر من 50 مليوناً من الفقراء في البلد، أي أكثر من ثلث السكان، في حين تشير إحصائياتٍ رسمية لمنظمة التعاون والتنمية الإقتصادية OECD الى كون حوالي 70 بالمئة من السكان يُعتبرون في عداد الفقراء أو المهديدين بفقدان مصادر عيشهم)⁽²²⁾، هذا الى جانب تفشي الفساد (يقدر البنك الدولي بأن خسارة الدولة المكسيكية نتيجة الفساد في البلد تصل الى ما قيمته و بالمئة من الناتج الداخلي الإجمالي للبلد، أي أكثر مما تحرّه السياحة على البلد)⁽²³⁾، وكذلك تفاقم الجريمة المنظمة وانتشار عصابات تهريب المخدرات.

الرئاسة الأميركية في العام 2016 ومباشرته لسياساته العملية المنبثقة من أفكاره ووعوده الانتخابية، فتحا آفاقاً أوسع أمام انتشار النزعات اليمينية القومية والعنصرية والدينية المتطرفة في أنحاء العالم، وأمام تعزيز الأنظمة والقوى والتيارات التي كانت ترفع رايات اليمين المتشدّد قبل ذلك، بدءاً باليمين المتطرف الحاكم في إسرائيل منذ سنواتٍ طويلة. وقد وجد ترامب في مواقف وسياسات رئيس الحكومة الإسرائيلية بنيامين نتنياهو تقاطعاً واسعاً مع مواقفه وأفكاره، بل هو تصوّف على قاعدة أن أفكار وسياسات نتنياهو تتلاءم تماماً مع خياراته وتوجهاته، ليس فقط على صعيد منطقة الشرق الأوسط والصراع الفلسطيني والعربي - الإسرائيلي وإنما أيضاً على صعيد السياسة الداخلية الأميركية (الإعتماد على القاعدة الانتخابية المشكّلة من أنصار إسرائيل من اليمين المسيحي الأبيض المتطرف، وتغذية نزعات التفوق العرقي والعداء لـ«الغرباء» والمهاجرين).

ومع ان عوامل محلية وإقليمية (أوروبية) تقف وراء سيطرة قوى يمينية قومية متشددة في دولتين مثل المجر وبولندا، وهما دولتان عضوان في الإتحاد الأوروبي، فإن انتصار ترامب اعتُبر تشجيعاً للقيادات اليمينية الحاكمة في البلدين، كما لتياراتٍ يمينية قومية أخرى في دول أوروبية غربية. ومن المفارقة ان قادة المجر وبولندا الذين يعبرون أحياناً عن مواقف

ما يجري الآن لم يدفن ما حدث قبل ذلك. خاصةً وأن الأحزاب اليسارية ما زالت تحتفظ بحضور قوي في غالبية برلمانات بلدان أميركا اللاتينية الرئيسية.⁽²⁵⁾

اليمين المتطرف يعزّز مواقفه في أنحاء العالم:

وإذا كان أكبر بلدين في القارة الأميركية من حيث عدد السكان (الولايات المتحدة والبرازيل) قد اختارا في السنوات الثلاث الأخيرة رئيسين يحملان أفكاراً يمينيةً متطرفة، فإن النهج اليميني المتطرف لم يعد مقتصرًا على هذه القارة. فاليمين العنصري المتعصب والمتطرف يشهد ازدهاراً في أنحاء العالم في السنوات الأخيرة، خاصةً في أعقاب الأزمة الاقتصادية التي اندلعت في العامين 2007-2008، مع ان بعض هذه التيارات كان قد ظهر وتنامى قبل هذه الأزمة، كرد فعلٍ من بين أشكالٍ مختلفة من ردود الفعل على الإنعكاسات السلبية لتطبيقات النيوليبرالية على قطاعاتٍ واسعة من الفئات الأضعف إقتصادياً في المجتمعات البشرية، سواء في الدول المتقدمة إقتصادياً، مثل الولايات المتحدة أو دول أوروبا الغربية، أو في الدول المتوسطة النمو، مثل دول أوروبا الشرقية، أو في الدول النامية وذات الإقتصاديات الأضعف، مثل الهند، على سبيل المثال لا الحصر.⁽²⁶⁾

ولا شكّ ان نجاح دونالد ترامب في انتخابات

على أعلى عددٍ من الأصوات بين الأحزاب الإيطالية، متجاوزاً حركة «النجوم الخمسة» التي كانت قد حصلت على نسبة أصواتٍ أعلى في الإنتخابات النيابية الإيطالية الأخيرة (في 4 آذار/مارس 2018). كما جاء «التجمع القومي» الفرنسي بقيادة مارين لو بن Le Pen في المرتبة الأولى من الأحزاب الفرنسية متجاوزاً حزب الرئيس الفرنسي الحالي إيمانويل ماكرون، «الجمهورية الى الأمام». كما عزز الحزبان الحاكمان في المجر وبولندا موقعيهما كحزبين رئيسيين في البلدين. وحققت عدة أحزاب يمينية متطرفة أخرى تقدماً ملحوظاً. بحيث زادت كتلة «التحالف الأوروبي للشعوب والأمم» EAPN اليمينية المتطرفة في البرلمان الأوروبي التي تضم حزب «العصبة» الإيطالي والتجمع القومي (مارين لو بن) الفرنسي، وحزب «البديل لألمانيا» اليميني، من مقاعدها في الإنتخابات الأوروبية الأخيرة في أيار/مايو 2019، مضيفاً 37 مقعداً الى عدد مقاعدها في البرلمان السابق.⁽²⁹⁾

بالمقابل، لم تتمكن قوى اليسار بمجملها، سواء يسار الوسط أو اليسار الراديكالي، في هذه الإنتخابات الأوروبية، من استعادة جمهورها الذي فقدت قسماً ملموساً منه لصالح أحزاب اليمين المتطرف المناهض للأجانب والهجرة، وأحياناً لصالح أحزابٍ جديدة ذات خياراتٍ بيئوية. فحزب الخضر في ألمانيا، على سبيل المثال، تقدّم بشكلٍ ملحوظ، فضاعف نسبة التصويت

عنصرية تجاه اليهود وجدوا حليفاً ثميناً في رئيس الحكومة الإسرائيلية، بحيث شكّلوا معه، ومع حكام تشيكيا، ما يشبه النادي السياسي المشترك، تحت اسم مجموعة فيزيغراد - Viseg-rad.⁽²⁷⁾

ولا يمكن إغفال كون انتصارات اليمين القومي المتطرف هذه في بعض بلدان العالم جاءت، في حالاتٍ عديدة، نتيجة إخفاقات بعض قوى يسار الوسط (الأحزاب الإجتماعية أو الإشتراكية الديمقراطية)، وأحياناً حتى اليسار الأكثر راديكالية، في التعامل مع انعكاسات تطبيقات السياسات النيوليبرالية. فعدة قوى من يسار الوسط توڑّطت في تنفيذ مثل هذه السياسات في بلدانها في تسعينيات القرن الماضي وأوائل القرن الحالي (حزب العمال البريطاني «الجديد» في ظل حكم توني بليز، على سبيل المثال لا الحصر).⁽²⁸⁾ فمثل هذه المواقف أدت الى انفضاض قطاعاتٍ واسعة من القاعدة الإجتماعية التقليدية للأحزاب اليسارية، وخاصةً القطاعات العمالية ومتواضعة الدخل، عن هذه الأحزاب لتتنحز بعضها لصفوف أحزاب اليمين المتطرف، مما انعكس في تزايد الوزن الإنتخابي لهذه الأحزاب والتيارات في أوروبا، كما اتضح في الإنتخابات الأوروبية الأخيرة.

وبالفعل، عزز اليمين المتطرف موقعه في الإنتخابات الأوروبية الأخيرة، التي جرت بين 23 و26 أيار/مايو 2019. فحصل حزب «العصبة» الإيطالي

مشيراً بشكلٍ خاص إلى «تحالف أحمر - أخضر» الدانمركي.⁽³³⁾

وخلافاً للمنحنى العام لتراجع قوى اليسار، بما في ذلك يسار الوسط، برز بشكلٍ خاص النجاح الذي سجّله في هذه الانتخابات الائتلاف اليساري الذي يحكم البرتغال منذ خريف العام 2015 بعد الانتخابات النيابية الأخيرة في البلد، وهو الائتلاف المتشكّل من الحزب الاشتراكي (يسار الوسط) وكلٍ من «كتلة اليسار» و«الائتلاف الديمقراطي الموحد» المكوّن من الحزب الشيوعي وأنصار البيئة. حيث مارس الائتلاف الحكومي اليساري في البرتغال سياساتٍ رافضة لإجراءات التقشّف الإقتصادي التي كانت تدعو لها المؤسسات الأوروبية والدولية، وتمكّن، بالنتيجة، من تحقيق نتائج إقتصادية مثيرة خلال فترة حكمه، بحيث انخفض العجز في الموازنة من 7,4 بالمئة من الناتج الداخلي الإجمالي في آذار/مارس 2011⁽³⁴⁾ إلى 0,5 بالمئة من الناتج الداخلي الإجمالي، وهو أدنى مستوى عرفه البلد منذ نهاية الحكم الديكتاتوري في العام 1974،⁽³⁵⁾ مما جعل مجلة «ذي إيكونوميست» البريطانية تتحدث عن البرتغال كحالةٍ إستثنائية في مناخ اهتزاز وضع التيار الإجماعي (الإشتراكي) الديمقراطي في أنحاء أوروبا.⁽³⁶⁾

صحيح ان الحزب الإشتراكي الإسباني حقق أيضاً نتائج جيدة في الانتخابات الأوروبية (33 بالمئة

لصالحه لتصل إلى 20,5 بالمئة، كما ضاعف عدد مقاعده في البرلمان الأوروبي من 10 إلى 21، وجاء هكذا في المرتبة الثانية بين أحزاب ألمانيا، بعد الحزب المسيحي الديمقراطي، حزب المستشارية أنغيلا ميركل، متقدماً على الحزب الإجماعي الديمقراطي SPD، وكذلك على حزب اليسار die Linke الأكثر راديكالية.⁽³⁰⁾ وبالفعل، تمكّنت كتلة أنصار البيئة، على مستوى البرلمان الأوروبي ككل، من زيادة عدد مقاعدها من 52 في البرلمان السابق إلى 73 مقعداً.⁽³¹⁾

وبشكلٍ عام، تراجعت قوة تمثيل كتلة يسار الوسط، كتلة الإشتراكيين والديمقراطيين، من 185 مقعداً في البرلمان الأوروبي عشية الانتخابات الأخيرة إلى 153 في البرلمان الجديد.⁽³²⁾

وجاء تراجع كتلة اليسار الراديكالي في البرلمان الأوروبي بنسبةٍ أكبر، حيث فقد زهاء ربع مقاعده. فبات لكتلة اليسار الأوروبي الموحد/ اليسار الأخضر الإسكندنافي (39) GUE/NGL مقعداً بعد الانتخابات، مقابل 52 في البرلمان السابق. ويرى أحد المحللين لهذه الانتخابات ان الأحزاب اليسارية الراديكالية التي حافظت الأكثر على قوتها كانت تلك التي «زوجت ما بين الأحمر والأخضر»، أي ما بين المطالب الإجماعية - الإقتصادية لصالح الفئات المغبونة وما بين قضايا الدفاع عن البيئة والمناخ،

بل شملت بلداناً أقلّ تقدماً، من بينها الهند. فقد حصل الحزب القومي الهندوسي «بهاراتيا جاناتا»، بقيادة نارندرا مودي، رئيس الوزراء منذ العام 2014، في الانتخابات التي جرت بدءاً من 11/4/2019 واستمرت عدة أسابيع، وأعلنت نتائجها في 23/5/2019، على أغلبية مريحة (303 مقاعد من أصل 542 في المجلس النيابي - البرلمان الأدنى - 'لوك سبها') لهذا الحزب القومي اليميني ولزعيمه الذي ارتبط تاريخه السياسي باضطهاد الأقليات القومية والدينية في البلد الشاسع والمتنوع التركيب الإثني والديني، خاصةً عندما كان حاكماً لولاية غوجارات، التي شهدت مجازر كان المسلمون الهنود ضحيتها.

وما زال مودي يعمل، بعد الانتخابات الأخيرة، على فرض الهيمنة الهندوسية على مجمل البلد المتعدد الأديان والطوائف، وفرض لغة واحدة على مجمل البلد متعدد اللغات والثقافات. وبالمقابل، شهدت الأحزاب الوطنية الهندية ذات السياسات المنفتحة والمناصرة للتعددية تراجعاً كبيراً في الانتخابات الأخيرة، وخاصةً حزب المؤتمر، بزعامة راهول غاندي، حفيد رئيسة الوزراء السابقة إنديرا غاندي، ابنة أول رئيس وزراء للهند المستقلة وأحد قادة استقلال الهند: جواهر لال نهرو. فهذا الحزب، الذي حكم الهند طوال عدة عقود، لم يحصل في الانتخابات الهندية الأخيرة سوى على 52 مقعداً من أصل 542، أي أقل من عُشر

من الأصوات مقابل 29 بالمئة في انتخابات العام 2014، و20 مقعداً للحزب من أصل 54 مقعداً مجمل مقاعد إسبانيا في البرلمان الأوروبي)، بحيث أصبح الحزب الإشتراكي الإسباني صاحب أكبر عددٍ من المقاعد بين أحزاب كتلة «الإشتراكيين والديمقراطيين» في البرلمان الجديد.⁽³⁷⁾ وهذه النتائج عزّزت ما حقّقه الحزب في الانتخابات النيابية الإسبانية التي كانت قد جرت قبل ذلك، في 28 نيسان/أبريل 2019، وحصل فيها الحزب على 123 مقعداً من أصل 350 في البرلمان الإسباني، دون أن يتمكن، حتى كتابة هذه الأسطر، من تشكيل إئتلافٍ يضمن له الأغلبية البرلمانية لتشكيل حكومة مستقرة. فمفاوضات الحزب الإشتراكي مع الحزب اليساري الرئيسي الآخر في البرلمان، «بوديموس» Podemos، لم تثمر، والحزب الأخير شهد تراجعاً لعدد مقاعده وقوته عن الانتخابات السابقة، مقابل ظهور حزب اليمين القومي المتطرف المناهض للهجرة، فوكس Vox، الذي دخل البرلمان الإسباني لأول مرة بحصوله على 24 مقعداً. كما تراجع عدد مقاعد «بوديموس» واليسار الموحد في البرلمان الأوروبي من 11 في العام 2014 (18,01 بالمئة من الأصوات) إلى 6 مقاعد فقط (10,05 بالمئة من الأصوات) في الانتخابات الأخيرة.⁽³⁸⁾

ولم تقتصر نجاحات اليمين القومي المتطرف والمتشدّد على الدول المتقدمة إقتصادياً (الولايات المتحدة، أوروبا)، كما سبق وذكرنا،

المقاعد⁽³⁹⁾

إحتقانات العالم العربي ومحيطه

وإذا كانت ردات الفعل على الأزمات الإقتصادية في العديد من بلدان العالم (أوروبا، أميركا اللاتينية، الهند، الخ) قد اتّخذت شكل التصويت لأحزابٍ وتياراتٍ وشخصياتٍ يمينية متطرفة، فإن ردود الفعل على الأزمات الإقتصادية والسياسية في العالم العربي (وبعض البلدان الإسلامية غير العربية)، كما على الإعتداءات الخارجية في بعض الحالات، اتّخذت، في عدة بلدان، صيغة اللجوء الى حزن الدين، عبر دعم تياراتٍ دينية، سلفية أو متشددة، يلجأ بعضها الى العنف أحياناً.

وللأزمات السياسية والإقتصادية في المنطقة العربية والغرب آسيوية مسبباتٌ كثيرة. فهذه المنطقة، الغنية بالنفط والغاز الطبيعي (يحتوي باطن العالم العربي على 42 بالمئة من الإحتياطي المعروف من النفط في العالم و29 بالمئة من احتياطي الغاز الطبيعي)،⁽⁴⁰⁾ ما زالت تعاني من ترتبات إحتلالات إسرائيل وسياساتها التوسعية في الإقليم، كما وتدخلات القوى الخارجية، وخاصةً الولايات المتحدة (العراق مثلاً). ومما يزيد من توتر الأوضاع كون الطرفين، إسرائيل والولايات المتحدة، في تحالفٍ وثيق، خاصة بعد حرب العام 1967، وكونهما عملاً باستمرار خلال العقود الأخيرة على السيطرة على مسار الأحداث في المنطقة، أو بالحد

الأدنى منع فلتان الأمور فيها، عبر إدامة حالة الضعف السياسي والإقتصادي فيها، لضمان التحكم بمصادر الثروات الطبيعية، من جهة، ومن الجهة الأخرى، لضمان استمرار التفوق الإسرائيلي، كوكيلٍ محليٍ موثوقٍ في هذه المهمة، مما تطلب باستمرار منع قيام دولٍ قوية ذات نزعةٍ إستقلاليةٍ في المنطقة العربية (على غرار المحاولة التي قام بها جمال عبد الناصر في الخمسينيات والستينيات الماضية، والتي تعرّضت لضربةٍ قوية في العام 1967).

وبالرغم من الثروة النفطية - الغازية، وما يُفترض أن تدرّه من أموال، تعاني معظم دول المنطقة العربية من عجزٍ كبيرٍ في ميزانياتها ومن ديونٍ هائلةٍ تثقل كاهل الدولة: فأكثر من نصف الدول العربية (11 دولة على الأقل) لديها دينٌ عام يتجاوز الـ50 بالمئة من ناتجها الداخلي الإجمالي. ويصل الدين في عددٍ من الحالات الى مستوياتٍ تتجاوز حتى مجمل الناتج الداخلي الإجمالي السنوي، بحيث تصل خدمة الدين أحياناً الى 40 بالمئة من النفقات في الموازنة العامة.⁽⁴¹⁾

وتستورد الدول العربية أكثر من 50 بالمئة من استهلاكها من الحبوب، وهي أكثر المناطق استيراداً للمواد الغذائية في العالم، مما يجعلها تتأثر بقوة بالتحويلات السريعة في أسعار المواد الغذائية، بما يقود في حالاتٍ كثيرة الى انفجاراتٍ شعبية، خاصةً عندما

وبالتالي لمصالحها الإقليمية والعالمية التي «لا تتجاوب في الغالب مع هموم السكان».⁽⁴⁵⁾ فالسياسات النيوليبرالية المطبّقة في بعض هذه البلدان منذ أواخر الثمانينيات، بحجة تخفيض العجز في الموازنة وتسديد الدين، أضعفت الحماية الاجتماعية وزادت في إفقار السكان، بدون أن يحدث تغييرٌ جدي في بنية الهياكل الإنتاجية أو إعادة النظر في ارتباط البلد المعني بالتمويل الخارجي.⁽⁴⁶⁾

ولا شكّ أن مجمل هذه العوامل لعبت دوراً أساسياً في ردات الفعل والحركات الشعبية التي شهدتها عددٌ من البلدان العربية منذ أواخر العام 2010، بدءاً بتونس ومصر. لكن هذه الحركات لم تتمكّن من إحداث التغييرات المطلوبة في البنى السياسية والإقتصادية للبلدان العربية المعنية، ربما باستثناء تونس، على الأقلّ من زاوية تعزيز الحريات العامة واحترام أوسع لحقوق المواطن وتنامي الرقابة الشعبية على الدولة وشؤون الحكم.

وفي كل الأحوال، فإن عملية «الدمقرطة» هي عملية طويلة الأمد بالتأكيد، وتعتمد أيضاً على تطورات المحيط الإقليمي والدولي. ففي حالاتٍ كثيرة، أدّت تدخلاتٍ خارجية مناهضة لمطالب الشعوب بالإعتاق والتطور، وكذلك القمع الداخلي، إلى دمارٍ واسع في عددٍ من البلدان المعنية، وحتى إلى انهيار الدولة ووحدة البلد، كما حصل في ليبيا واليمن. ومن المبكر توقع ما يمكن أن تؤول إليه الحركات

يتعلق الأمر بزيادة ملموسة في أسعار المواد الأساسية، مثل القمح والأرز.⁽⁴²⁾

ويفاقم من هذا التأزم الاجتماعي - الإقتصادي تفشي الفساد والمحسوبية في معظم هذه الدول ولدى طبقاتها الحاكمة، والتفاوت الكبير في المداخل ليس فقط بين الدول الغنية بالنفط والغاز وتلك التي لا تملك ثرواتٍ طبيعية، ولكن أيضاً داخل كل بلد. وهذه التفاوتات تُعتبر الأكبر بين مختلف المناطق في العالم. فمداخل العشرة بالمئة الأغنى في المنطقة المشرقية العربية ومحيطها (المنطقة المعروفة في بعض التعريفات الأوروبية باسم الشرق الأدنى) تصل إلى 64 بالمئة من الثروة في الإقليم، في حين تصل هذه النسبة إلى 37 بالمئة في أوروبا الغربية، و47 بالمئة في الولايات المتحدة، و55 بالمئة في البرازيل، حسب إحدى الدراسات.⁽⁴³⁾ وحصة الواحد بالمئة الأغنى تصل في «الشرق الأدنى» إلى 27 بالمئة من الدخل العام، مقابل 12 بالمئة في أوروبا الغربية، و20 بالمئة في الولايات المتحدة، و28 بالمئة في البرازيل، حسب الدراسة ذاتها.⁽⁴⁴⁾

ولم تفعل «الإصلاحات» التي فرضت على المنطقة منذ الثمانينيات، في عصر النيوليبرالية، من قبل المؤسسات الدولية (صندوق النقد، البنك الدولي)، سوى مفاقمة هذه التفاوتات وزيادة نسب الفقر، علاوةً على مفاقمة تبعية الأنظمة المعنية للجهات المقرضة والممولة،

دون نهوضها ودون تحقيق حدٍ أدنى من الإنجازات الديمقراطية والتحرر من ربق التبعية والإرتهان للخارج. وخلافاً لما تدّعيه القوى الخارجية المناهضة لحركة التحرر العربية، فإن الحريات والحقوق الديمقراطية الحقيقية لا تُعتبر من بين «السلع» التي عملت على تصديرها الى منطقتنا، والى عموم «الجنوب» الكوني. فهي «سلع» غير مفيدة لها ولمصالح شركاتها الكبرى متعددة الحدود. ومن الأفضل لها أن تتعامل مع أنظمةٍ مستبدة فاسدة، تابعة أو ضعيفة، يمكن فرض الإنصاع عليها بالأوامر أو بالإبزاز والترهيب.

آفاق اليسار:

وإذا كان اليسار بقي منذ أواخر الثمانينيات الماضية في حالة تراجعٍ في العديد من مناطق العالم، باستثناء ذلك الصعود المثير في أميركا اللاتينية الذي تحدثنا عنه، فإن ما لفت الإنتباه في السنوات القليلة الماضية، تصاعد حضور اليسار في قلب المؤسسة السياسية الرئيسية في البلدين اللذين تعاقبا على الدور المهيمن على صعيد النفوذ العالمي خلال القرنين المنصرمين: بريطانيا، التي كانت الدولة المهيمنة على النظام العالمي قبل الحرب العالمية الأولى، والولايات المتحدة، التي ورثت هذا النفوذ العالمي باسم العالم الرأسمالي الغربي، خاصة بعد الحرب العالمية الأخيرة.

ففي بريطانيا، برزت في السنوات الأخيرة

الشعبية التي انطلقت قبل أشهرٍ قليلة في كلٍ من السودان والجزائر، بشعاراتٍ تذكّر بحركات مطلع العشرين.

أما بالنسبة لقوى اليسار في المنطقة، التي شهدت هي أيضاً تراجعاً ملموساً منذ أواخر الثمانينيات الماضية، فلا يبدو أنها قد تمكّنت من استعادة درجةٍ ملموسة من الحضور والمبادرة في أحداث المنطقة العربية في السنوات الأخيرة. صحيح أنها كانت حاضرة في الحركات الشعبية التي شهدتها عددٌ من الدول العربية، بما في ذلك في تونس ومصر، ولكن التطورات اللاحقة، في معظم الحالات، لم تجف بحقها فحسب، وإنما بحق كل التطلعات الكبيرة التي حملتها هذه الحركات من أجل تجاوز أطر الإستبداد والفساد والتبعية في المنطقة.

وفي حالاتٍ عدة، كما سبق وذكرنا، اتخذت ردة فعل الفئات الأفقر والأكثر بؤساً منحىً دينياً، خاصةً بسبب ضعف التيارين اليساري والديمقراطي الليبرالي، من جهة، وكذلك تراجع التيار القومي العربي التحرري الذي كان قد شهد صعوداً مشهوداً له في الخمسينيات وأوائل الستينيات الماضية. فمجمّل حركة التحرر والإنعتاق العربية تلقت سلسلةً من الضربات منذ أواخر الستينيات الماضية، وخاصة تلك الضربة الرهيبة في حرب 1967، التي جعلت القوى المعادية تستشرس في محاولة تكريع وإخضاع المجتمعات والدول العربية والحؤول

قبل النظام السياسي والانتخابي والإعلامي المهيمن، وإنما في أحد الحزبين الكبارين اللذين يتداولان السلطة منذ عقود طويلة: الحزب الديمقراطي. فكما هو معروف، سبق وشارك في الانتخابات الرئاسية والنيابية في الولايات المتحدة، في الماضي، مرشحون يساريون وتقدميون ومناهضون للعدوانية والحروب، وبعضهم كان يحمل لواء الدفاع عن البيئة، على غرار المدافع التاريخي عن حقوق المستهلك في الولايات المتحدة رالف نادر، الذي تقدّم بالترشح للرئاسة عن الحزب الأخضر في العام 2000. ولكن إمكانيات هؤلاء المرشحين المادية المتواضعة نسبياً، والعملية الانتخابية المحكومة بنظام تمويل يزيد من تأثير ونفوذ الممولين الكبار، لم تسمح لهم بكسر حلقة الثنائية الحزبية التي فرضت على الطبقة السياسية الأمريكية.

لكن، في الأشهر التي سبقت الانتخابات الرئاسية الماضية في العام 2016، وفي الانتخابات التمهيدية للحزب الديمقراطي تحديداً، برز اسم عضو مجلس الشيوخ بيرني ساندرز Sanders Bernie الذي يقدم نفسه ممثلاً لتيار الاشتراكية الديمقراطية Democrat-Socialism اليساري في البلد، مُطلقاً خلال الحملة طروحات ومواقف يسارية غير مألوفاً في الساحة السياسية الأمريكية المركزية. وإن لم يفز بترشيح الحزب آنذاك، إلا أنه وجد صدناً واسعاً، خاصةً في أوساط شبيبة الحزب،

حالة قيادية يسارية بشخص جيريمي كوربن Corbyn، الذي انتُخب رئيساً لحزب العمال (حزب الشغل Labour) البريطاني في أيلول/سبتمبر عام 2015، وهو انتخابٌ واجه معارضةً ملموسة في بعض أوساط نواب الحزب ونخبته التقليدية، ولكنه لقي دعماً واسعاً من شبيبة الحزب ومنظماته القاعدية. وبالرغم من عدة محاولات لاحقة للإطاحة بكوربن من قبل عددٍ من نواب حزبه، تمكّن من الإحتفاظ بموقعه. وهو الآن، في ظل ارتباك أوضاع حزب المحافظين، مرشحٌ، من حيث المبدأ، في أية انتخاباتٍ قريبة لرئاسة الحكومة البريطانية. وهو احتمالٌ يبعث القشعريرة لدى قطاعٍ واسع من رموز النظام البريطاني التقليدي وما يمكن أن يسمّى بـ«الدولة العميقة»، حيث تدور نقاشاتٌ حول كيفية الحؤول دون اقترابه من تولي هذا الموقع في قمة السلطة.⁽⁴⁷⁾ كما تتكثّف حملات الإساءة والتشويه لكوربن ولقيادة الحزب، بما في ذلك محاولة إصاق تهمة العداة لليهود (اللاسامية) بهما، بسبب الموقف المناصر لحقوق الشعب الفلسطيني والمنتقد لسياسات حكومة إسرائيل لكوربن وعددٍ من قادة الحزب.⁽⁴⁸⁾

من جانبها، تشهد الولايات المتحدة الأمريكية، الدولة الرأسمالية الأكبر والأغنى والأقوى عسكرياً في تاريخ البشرية، منذ سنواتٍ قليلة، صعوداً ملحوظاً لأصواتٍ يسارية بارزة، ليس في تنظيماتٍ صغيرة مهقّشة من

إذا كان هذا المرشح سيتمكن أو لا من الحؤول دون تجديد دونالد ترامب لرئاسته.

وهكذا، فإن التيارات اليسارية والتقدمية في العالم تجد نفسها، في مطلع عقد العشرينيات من قرننا الحادي والعشرين، أمام تحديات كبيرة، تبدأ بالعمل على محاصرة تفشي الأفكار والنزعات اليمينية العنصرية المتطرفة، التي يهدد استفدالها سلام العالم ومكتسباته القيمية، وكذلك وضع البيئة البشرية، نظراً لكون اليمين المتطرف يشكك غالباً بالأبحاث العلمية التي تؤكد تدهور أوضاع البيئة البشرية المتواصل في العقود الأخيرة ... فقوم اليسار، وكل قوى الدفاع عن مكتسبات البشرية خلال تاريخها الطويل، أمام مهمة ملحة لإنقاذ القطاعات الشعبية الأكثر بؤساً من شبك تيارات اليمين المتطرف، واستعادة ثقته، المفقودة إلى حد كبير، بمثل اليسار والتقدم... التي تدعو إلى تحرير الإنسان والمجتمعات والشعوب المقهورة، وإلى العدالة الاجتماعية والمساواة الفعلية في الحقوق والواجبات بين كل البشر، باختصار إلى احترام كرامة الإنسان، كل إنسان، وحقه في الحياة الحرة الكريمة، بدون قهر أو تمييز.

أما الحلم الاشتراكي، حلم تجاوز مجتمعات التفاوتات الطبقيّة والظلم الاجتماعي، فبات واضحاً بعد كل ما جرى في القرن الماضي، أن معركة تحقيقه هي معركة طويلة الأمد،

وهو نجاح استند إليه ليعيد الكرة حالياً تمهيداً لانتخابات الرئاسة في العام 2020، هذه المرة برفقة آخرين يحملون أفكاراً قريبة من أفكاره (مثل عضو مجلس الشيوخ والمرشحة للرئاسة عن الحزب الديمقراطي اليزايبث وارن Warren). ومن خلال هذه الطروحات التي تتردد في وسائل الإعلام المركزية الأميركية، بات طرح الأفكار اليسارية أمراً مقبولاً لدى قطاعات ملموسة من الرأي العام الأميركي، خلافاً لما كان عليه الحال خلال عقود طويلة سابقة، وخاصة خلال «الحرب الباردة» مع الإتحاد السوفييتي، حين كانت كلمات مثل «الإشتركية» و«اليسار» محل إدانة واتهام مسبقين، ويمكن أن تسقط من يحملها في أية محاولة انتخابية جديّة.⁽⁴⁹⁾

وإذا كان المجتمع الأميركي يبدو الآن، في ظل إدارة دونالد ترامب، منقسماً بشكل حاد بين أنصار هذا الرئيس من القطاعات المحافظة البيضاء ومن بعض المتضررين من تطبيقات الليبرالية الجديدة والأزمات الاقتصادية المتكررة منذ التسعينيات، من جهة، ومن الجهة الأخرى، الأوساط الأكثر انفتاحاً ووعياً وقبولاً للتعددية العرقية والإثنية والدينية والمتمسكين بالحريات العامة وبحقوق الإنسان ومكتسبات الحضارة البشرية والمتطلعين لعدالة اجتماعية أكبر، فإن حضور الأفكار اليسارية بهذا الوضوح، في ظل هذا الجدل الحاد، يبدو تطوراً مهماً، بغض النظر عن سينجح في انتزاع ترشيح الحزب الديمقراطي للرئاسة في العام 2020، وعمّا

إستدراك:

منذ إنجاز هذه المادة، وقبل وصولها الى المطبعة، حدثت تطورات كثيرة، لم تغَيّر بشكل جوهرى الاستخلاصات والتحليلات الواردة فيها، ولكنها جديرة بالإشارة إليها، ولو بشكل مختصر:

ففي أميركا اللاتينية تؤكد نجاح مرشح اليسار البيروني البيرتو فيرنانديس ونائبته كريستينا فرنانديس كيرشنيير في الإنتخابات الرئاسية التي جرت في الأرجنتين يوم 2019/10/27. وبالمقابل، جرت الإطاحة برئيس بوليفيا اليساري إيفو موراليس، يوم 2019/11/10، بضغط من قطاعات اليمين وقيادات الجيش، وبترحيب علني من الرئيس الأميركي، ولكن الأوضاع في البلد بقيت متوترة مع استمرار المواجهات بين أنصار الرئيس المقال والكتلة اليمينية التي سيطرت على الحكم بعده. في حين تواصلت الضغوط للإطاحة بالنظام في فنزويلا تحت الشعارات ذاتها لليمين الداخلي والخارجي... وشهدت بلدان أوروبا الغربية، وخاصة إيطاليا والبرتغال وإسبانيا، إصطفافات جديدة للقوى الحاكمة، فاستُبعد اليمين القومي من الحكم في البلد الأول، وتجدد حكم يسار الوسط في البرتغال ودخلت إسبانيا، بعد الإنتخابات النيابية الأخيرة في 2019/11/10، في مرحلة سعي متجدد لتشكيل إئتلاف حكومي برئاسة الحزب الإشتراكي. وتستعد بريطانيا لانتخابات

وتحتاج الى نفسٍ طويل، والى السعي للتقدم عبر محطاتٍ متواصلة، متلاحقة، متعددة، تتحقّق خلالها مكاسب جزئية للشعوب والقطاعات الإجتماعية المغبونة، وربما تحدث أحياناً بعض التراجعات. حيث ان «مسارات التحرّر أكثر تعقيداً، وأعمق تعرجاً، لكون أجهزة السلطة (العسكرية، والإعلامية والإقتصادية)» المحلية والإمبريالية «صلبةً وصامدة وراسخة، وشرسة عندما يلزم». (50) فما زالت القوى الرأسمالية المتنفّذة تعمل على الإلتفاف على مطالب ومكاسب النضالات الشعبية الديمقراطية، وعلى إفراغ المكتسبات والحقوق الديمقراطية من مضمونها، حتى تتمكّن من مواصلة الإستئثار بثروات الكرة الأرضية، وتوسيع الهوة بينها وبين الغالبية الساحقة من البشر في كل بلدٍ وفي العالم ككل، حفاظاً على امتيازاتها ونفوذها السياسي والإقتصادي.

فالمعركة، بالتالي، ليست فقط معركة العدالة الإجتماعية والمساواة في الحقوق، وإنما هي أيضاً معركة الدفاع عن الديمقراطية الحقيقية، وعن كل المكاسب التي تحققت للبشرية حتى الآن على هذا الصعيد. وهي معركة تعميق الديمقراطية وتطوير مضامينها. فالحل هو «المزيد من الديمقراطية، وليس تقليصها»، (51) والعمل المثابر والدائم على مواجهة كل محاولات التراجع عمّا تحقّق منها.

الهوامش:

- (1) Perry Anderson – Why the System will still win – Le Monde Diplomatique – English edition – March 2017.
- (2) John Bellamy Foster – Late Imperialism – Monthly Review – July 2019.
- (3) ibid.
- (4) Rafael Correa – Gouverner sous les bombes... mediatiques – Le Monde Diplomatique – Fevrier 2018.
- (5) انظر الفصل الثالث عن أميركا اللاتينية في كتابي «اليسار» والخيار الإشتراكي»، الصادر عن مؤسسة «مواطن» في رام الله في العام 2008.
- (6) Latin America Faces Year of Change- James Painter- BBC News- November 24, 2005.
- <http://news.bbc.co.uk/go/pr/fr/-/1/hi/world/americas/4435522.stm>
- (7) Marta Harnecker - Latin America and Twenty-First Century Socialism - Monthly Review- July/August 2010.
- (8) Benjamin Fogel – Brazil: Corruption as a Mode of Rule – North American Congress on Latin America NACLA – June 17, 2019.
- <https://nacla.org/news/201917/06//brazil-corruption-mode-rule>.
- (9) <http://news.bbc.co.uk/go/pr/fr//1/hi/world/americas/4861320.stm>
- (10) Honduras is a Mirror for All of Latin America – Interview with Luis Mendez – jacobinmag.com – June 2019.
- (11) Omar G. Encarnacion – The Rise and Fall of the Latin American Left – Europe Solidaire Sans

نيابية في 12/12/2019، تعطي استطلاعات الرأي، حتى كتابة هذه الأسطر، الغلبة فيها للمحافظين. وفي المنطقة العربية امتدت الحركات الشعبية التي كانت جارية في الجزائر والسودان، الى بلدين آخرين هما العراق ولبنان، وما زالت الإحتمالات مفتوحة في كافة هذه الحالات الأربع.

- (20) Ces petites choses qui font gagner les elections – Christophe Ventura – Le Monde Diplomatique – mars 2017.
- (21) The Left and Right in Latin America Today: An Interview with Claudio Katz.
- (22) Why I'm Still Optimistic About AMLO – Genaro Lozano – Americas Quarterly – June 19, 2019.
- <https://www.americasquarterly.org/content/why-im-still-optimistic-about-amlo>.
- (23) Mexico's Incorruptible Challenger – Renaud Lambert – Le Monde Diplomatique – English Edition – June 2018.
- (24) The Left and Right in Latin America Today: An Interview with Claudio Katz.
- (25) Omar G. Encarnacion article.
- (26) Populism and the Decline of Social Democracy – Sheri Berman and Maria Snegovaya – Journal of Democracy – published by John Hopkins University Press – July 2019, pp. 519-.
- (27) Orban's Hungary, Netanyahu's Israel, and the Palestinian Question- Hungarian Spectrum- May 3. 2019.
- (28) Populism and the Decline of Social Democracy – Sheri Berman and Maria Snegovaya.
- (29) European Parliament Election: The Far Right Stopped... for now – Dick Nichols - Links – International Journal of Socialist Renewal –June 5, 2019.
- [Links.org.au/European-parliament-election-right-stopped-for-now](https://links.org.au/European-parliament-election-right-stopped-for-now).
- (30) How to Govern a Fragmented EU: What Europeans said at the Ballot Box – Susi Dennison, Frontiers (<http://www.europe-solidaire.org/>) – May 19, 2018.
- (12) Temir Porras Ponceleon – Venezuela's Crazy Economics – Le Monde Diplomatique – English Edition – December 2018.
- (13) Rafael Correa article....
- (14) Venezuela and the Left – Gabriel Hetland – NACLA –February 5, 2019.
- <https://nacla.org/news/201905/02//venezuela-and-left>.
- Fin de cycle en Amerique du Sud? – Franck Gaudichaud – Europe-solidaire.org – 1 novembre 2015.
- Reality can't be Radically Transformed only through Institutions – talk with Franck Gaudichaud about his book "Latin America: Liberation in Progress" – Europe-solidaire.org – March 7, 2016.
- Also, Temir Porras Ponceleon article
- (15) Omar G. Encarnacion article.
- (16) Tony Burke – Lula is Innocent – Jacobin Magazine – June 2019.
- <https://jacobinmag.com/201906//lula-intercept-greenwald-moro-corruption>.
- and also: Benjamin Fogel article.
- (17) Ibid.
- (18) Amerique Latine, pourquoi la panne – Renaud Lambert – Le Monde Diplomatique – janvier 2019.
- (19) The Left and Right in Latin America Today: An Interview with Claudio Katz – Europe-solidaire.org – June 13, 2019.

- (44) Ibid.
 - (45) Que valent les reformes economiques imposees dans le monde arabe – Taher Labadi.
 - (46) Ibid.
 - (47) The Plot to Keep Jeremy Corbyn out of Power- Jonathan Cook – Mondoweiss.net – July 5, 2019.
 - (48) The Corbyn Controversy – Daniel Finn – Le Monde Diplomatique – English Edition – June 2019.
 - (49) Le socialisme aux Etats-Unis, pourquoi seulement aujourd’hui? – Edward Castleton – Le Monde Diplomatique - juin 2019.
 - (50) Fin de cycle en Amerique du Sud? – Franck Gaudichaud – Europe-solidaire.org – 1 novembre 2015.
 - (51) The Rise of Millenial Socialism – Gavin Jacobson – New Statesman – June 5, 2019.
- *****
- Mark Leonard, Pawel Zerka – European Council on Foreign Relations (ecfr.eu) – June 2019.
 - (31) Ibid.
 - (32)=Ibid.
 - (33) European Parliament Election: The Far Right Stopped... for now – Dick Nichols – June 5, 2019.
 - (34) Portugal beyond Austerity – Marie-Line Darcy and Gwenaelle Lenoir – Le Monde Diplomatique – English Edition – October 2017.
 - (35) Financial Times, March 26, 2019 – quoted in: Populism and the Decline of Social Democracy – Sheri Berman and Maria Snegovaya.
 - (36) Populism and the Decline of Social Democracy – Sheri Berman and Maria Snegovaya.
 - (37)=European Parliament Election: The Far Right Stopped... for now – Dick Nichols.
 - (38) Ibid.
 - (39) 2019 Indian General Elections – Wikipedia – accessed August 6, 2019.
 - (40) Que valent les reformes economiques imposees dans le monde arabe – Taher Labadi - Orient XXI – 12 Novembre 2018.
 - <https://orientxxi.info/dossiers/que-valent-les-reformes-economiques-imposees-dans-le-monde-arabe>.
 - (41) Ibid.
 - (42) Ibid.
 - (43) Le Proche-Orient, region la plus inegalitaire au monde – Lydia Assouad – Orient XXI – 21 novembre 2018.
 - <https://orientxxi.info/magazine/le-proche-orient-region-la-plus-inegalitaire-au-monde>.